

أهداف الملتقى

- ضبط مفهوم كل من الاستثمار و الاقلاع الاقتصادي و العلاقة بينهما.
- تسليط الضوء على المستجدات التي جاء بها النص رقم 22-18.
- تقييم المستجدات المتضمنة في قانون الاستثمار الجديد .
- البحث في العلاقة بين نص قانون الاستثمار الجديد و النصوص الأفقية المصاحبة له للسير نحو الاقلاع الاقتصادي.

ديباجة الملتقى

يشكل قانون الاستثمار الاطار التشريعي و التنظيمي الذي يتضمن جملة من التحفيزات و الاعفاءات الضريبية و الجبائية، و ينظم العلاقات التشاركية بين القطاع العام و الخاص و يحدد القطاعات الاستراتيجية التي تريد السلطات العامة اعتمادها .

و تكمن أهمية قانون الاستثمار في بعث و تنشيط التنمية المحلية و فك العزلة الاقتصادية الوطنية، و يجسد المقاربة الحكومية جلب الاستثمارات الأجنبية التي تقدم إضافة نوعية على غرار التكنولوجيا و تكوين العنصر البشري و اقتحام السوق العالمية.

و في سياق عقدة الاقلاع و تحقيق التنمية المستدامة التي تعيشها الجزائر، و في اطار تطبيق اصلاحات في المجال التشريعي لتحسين بيئة الأعمال، و بعد سنوات من الانتظار صدر قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 ، و كان قد أخذ الحظ الوافر من النقاش بعد فترة من الجمود المملت ملف الاستثمار منذ 2019، حيث ينتظر منه توضيح العلاقات المختلفة بين أطراف معادلة " الاستثمار المنتج" (خارج المحروقات) بين الادارة و السلطات العمومية من جهة و بينها و بين المستثمر من جهة أخرى، و ذلك لتحقيق بيئة اقتصادية بعيدة عن البيروقراطية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الجزائر بشكل منفرد.

هذا النص الجديد رافقته مجموعة من النصوص التطبيقية اعتمد المشرع في وضعه على القطيعة مع النصوص السابقة المؤطرة للاستثمار لاسيما القانون السابق رقم 16-09 المملغي، و راهن على مكانته الخاصة الخبراء المختصون في مجال الاقتصاد، و عولت عليه السلطات العامة في بناء نموذج اقتصادي جديد و ضبط شكل و ملامح الاقتصاد الوطني في المستقبل القريب .

و بمنطق اعتبار قانون الاستثمار الجديد مكسب واعد لتحقيق تنمية مستدامة، و ذلك من خلال تحريك عجلة الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و تحرير روح المبادرة بهدف الوصول إلى تحقيق اقلاع اقتصادي، الأمر الذي يثير التساؤلالتالي: هل وفق المشرع الوطني في تضمين نص قانون الاستثمار رقم 22-18 بمستجدات تؤهله إلى النجاح في تحقيق الاقلاع الاقتصادي؟.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الاخوة منتوري - قسنطينة 1 - كلية الحقوق



مخبر الدراسات العقود و الأعمال

ينظم ملتقى وطني افتراضي تحت عنوان:

**مستجدات قانون الاستثمار الجديد رقم
22-18.....خطوة نحو الإقلاع الاقتصادي؟**

يوم 03 ماي 2023

الرئاسة الشرفية للملتقى:

أ.د بوراس أحمد/ مدير جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1

د قموح مولود/ عميد كلية الحقوق

أ.د بن حملة سامي/ مدير المخبر

رئيسة الملتقى:

د/ أمينة بن عميور

رئيس اللجنة العلمية

بوحلايس إلهام - بن يسعد عذراء

رئيس اللجنة التنظيمية

ويس ماية - شويطر إيمان رتيبة

